على هامش الصراحة

كيف يفشل الوزير؟

■ إحسان شمران الياسري

كيف يفشل السادة الوزراء في كسب ثقة الشعب، وثقة الحكومة وثقة زملائهم في الوزارة.. وهل يفشل أصحاب المعالي من اليوم الأول لتسنمهم مقاليد إدارة الوزارة، أم يفشلون بعد مدة من العمل أم يفشلون يوم يغادرون الوزارة؟

يفشل الوزير عندما يعتقد انه صاحب الوزارة والملك فيها.. وهذا يمثل الفشل الأول من اليوم الأول.. ويفشل معاليه عندما يكوّن بطانة من المنتفعين والفاسدين الذين يباشرون الإحاطة به خلال الأسبوع الأول وربما الشهر الأول في أبعد تقدير.. فضلاً عن انه يجلب معه بطانته التي كانت معه عندما كان مسؤولاً في مكان آخر أو وزارة اخرى أو زملاءه عندما كان يبيع (طرشي) في إحدى العواصم.. المهم إن البطانة التي تلتف حوله، والتي تباشر تخويفه من الاختلاط بالمجتمع وبمنتسبي وزارته، وتباشر (بإرشاده) إلى الذين يُعيّنهم في المناصب الحساسة، والى من يأخذهم معه في إيفاداته الضرورية وغير الضرورية، وتباشر العمل من وراء ظهره بنفوذ غير مشروع فترتب المنافع والامتيازات والعقود لمصالحها.. تلك البطانة تستطيع أن تُزيح كل من يقف بطريقها، لأن معاليه يوم يترك الأمور، يتركها إلى النهاية، ويوم يُمسك الحبل بيده من البداية يُبقيه، ويبقى وزيراً وليس (لعابه).. فالبطانة الفاسدة، والمتحجرة العقل والضمير، لا تسمح بوجود الخبير والنزيه و(إبن الحلال).. فهؤلاء عقبة سوداء .في طريق الرذيلة والتدليس و(إعماء) الوزير

والوزير قد يفشل منتصف الطريق، لأنه لم يجلس في وزارته ويباشر بدراسة أحوالها، ويُنهي ما بدأه سلفه، ويُقوّم الموجود، ويبني على الجيد، بل يأتي ويقول (لنبدأ من الصفر).. وبعض الوزراء يأخذون شهادة فشلهم يوم توديعهم الوزارة، يوم يُلقي موظفوهم خلفهم (ألف حجارة).. وهذه مأساة ومهانة ..للمؤسسة أن يفرح منتسبوها برحيل الوزير

إن الوزير الناجح هو الذي يبكي خلفه الموظفون، رجالاً ونساءً ومعهم عوائلهم وأصدقائهم، وينتحب خلفه أصحاب الدور المجاورة للوزارة، ويبكي خلفه منتسبو القوى الامنية ..المنتشرون حول الوزارة وفي الشوارع المؤدية لها

والوزير هو الذي تبكيه عجائزنا في الاهوار وفي سدة الهندية وفي ريف الفلوجة، وعند شلالات (بيخال).. والذي يقول عنه ..(الناس (راح الچان يعدلها ويساويها

الوزير الحق هو الذي يؤازر الشعب والحكومة.. ويؤازر العمال والفلاحين والطلاب والأرامل.. الذي تشغله الاهوار والسدود والطرق والحنطة والشعير والنخيل.. وتشغله المرأة والشباب.. والذي يفوح من جنباته الطهر والتقوى، ويشعّ ضميره بحب العراق أرضاً وسماءً وماءً وعُشباً ورملاً ..وغباراً

الوزير الذي يحزن عندما (تطسّ) سيارته في شارع عام أو طريق فرعي أو (دربونة)، والذي يحزن عندما يُشاهد مدن العراق تختنق بالأنقاض والأزبال والحيوانات السائبة.. .الذي يحسب لكل دينار تنفقه الدولة ألف حساب

والوزير الفاشل، هو الوزير الذي تستغرقه حالته كوزير، فينسى انه خادم لهذه الأمة، وواحد من بُناة مستقبلها، .والحارس على المال الذي يعيش منه، ويربي أولاده

وإذا فشل الوزير في أن يكون موظفاً عراقياً جليلاً.. يُفترض أن يعرف السيد رئيس الوزراء إن وزيراً من وزرائه أصبح فاشلاً، وعليه ان يسحبه فوراً من ساحة الفشل إلى ساحة النجاح والأمان، حيث لا يكون مسؤولاً، بل أحد الرعية، ويستخلفه بشخص آخر يؤدي قسم الاتعاظ من تجربة الوزير .الفاشل

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

سلمان تيسير.. دفع حياته ثمناً لتسامحه

الصدمة كبيرة على مصر، ولا يمكن ألاّ تترك آثارها على منسوب العلاقات ما بين المصريين أنفسهم على المدى القريب والبعيد . يبدو أن المشتركات القليلة ما بين الهند وباكستان من تلك الناجمة عن جذور البلدين والشعبين التاريخية والثقافية والاجتماعية الواحدة، قد أضيف إليها الآن مشترك جديد هو تصفية الرموز السياسية بالطريقة ذاتها. فما حدث في الرابع من شهر يناير/ كانون الثاني الجاري في باكستان، حينما تمت تصفية "سلمان تيسير" حاكم إقليم البنجاب (منذ عام ٢٠٠٨) والعنصر القيادي البارز في حزب الشعب الباكستاني الذي يترأس الائتلاف الحاكم في إسلام آباد، بدم بارد على يد حارسه الشخصي "مالك ممتاز قدري"، بإطلاق الأخير تسع رصاصات (من أصل ٢٩ رصاصة داخل سلاحه الآلي) على المجني عليه في منطقة الصدر والرقبة، يذكرنا بما حدث في أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٨٤ حينما قام اثنان من الحراس الشخصيين لرئيسة الحكومة الهندية الأسبق السيدة أنديرا غاندي من طائفة السيخ (ساتوان سينغ وبين سينغ) باغتيالها داخل حديقة منزلها.

د. عبد الله المدني

بل أن الدوافع – رغم بعض الاختلافات – والأصول العرقية للجناة تكاد تكون متشابهة أيضا. فالسيدة غاندي دفعت حياتها ثمنا لقرارها الحازم بالتصدي للانفصاليين السيخ (في ولاية البنجاب الهندية)، الذين كانوا يسعون وقتذاك إلى تأسيس "جمهورية خالستان"، وذلك حينما أمرت الجيش الهندي باقتحام قدس أقداسهم وهو معبد "أمريستار" الذهبي. وبالمثل دفع تيسير حياته ثمناً لتبنيه موقفاً مضاداً لحركة طالبان الأفغانية وأشياعها من الميليشيات والتنظيمات الباكستانية المتشددة الساعية إلى ضرب وحدة باكستان وتوتير علاقاتها مع دول الجوار ونشر المزيد من الفوضى والاحتقانات المذهبية البغيضة في هذه البلاد المنكوبة بألف علة وعلة. ناهيك عن تسامح الرجل الذي تجسد بأروع صوره في دفاعه عن "آسيا بيبي" وهي امرأة باكستانية مسيحية اتهمت في وقت سابق من العام الماضي بإزدراء الأديان، ثم تجسد لاحقا في حمله لواء المعارضة والتنديد الشديد بالقانون المثير للجدل والمتعلق بالتجديف، بل والمطالبة بإدخال تعديلات جوهرية عليه.

وتأتي أهمية حادثة مقتل تيسير (٦٦ عاما)، ليس فقط من كون الرجل أحد أكثر الأصوات المعتدلة في بلاده، وأحد أكثر قادة "حزب الشعب الباكستاني" كاريزما وعصامية (صنع ثروته من عمله في مجال المحاسبة، قبل أن يؤسس شركات استشارية وأخرى عاملة في مجالي البورصة والاستثمار العقاري)، وأحد أكثر ساسة باكستان جرأة في اتخاذ المواقف الصريحة حيال أعمال التمييز والتجاوزات، وإنما أيضا مما يشكله رحيله من خسارة لإقليم البنجاب الذي يعتبر سلة الغذاء للبلاد (بسبب جريان أنهار البلاد الخمسة الرئيسية وفروعها في أراضيه) والإقليم الأكثر كثافة لجهة السكان (يعيش فيه أكثر من نصف العدد الإجمالي للسكان)، والأعظم لجهة الأهمية الجيوسياسية (يمتد على طول الحدود الغربية للهند، ويحتضن ثاني أهم المدن الباكستانية وهي لاهور)، والأقل لجهة التنوع الديني (حيث لا يسكنه من أتباع الديانات الهندوسية والمسيحية والبوذية والمجوسية سوى نسبة قليلة مقارنة بالأقاليم الباكستانية الأخرى، والأبرز لجهة تزويد مؤسسة الجيش النافذة بكوادرها ومنتسبيها (نصف إجمالي عدد عناصر الجيش والأمن والمخابرات ينحدرون منه).

ومثلما جاءت عملية اغتيال السيدة غاندي في وقت عصيب، كانت فيه الهند تشهد اضطرابات داخلية وأزمة سياسية تهدد وحدتها ونظامها الديمقراطي، فإن إغتيال تيسير جاء هو الآخر في ظروف مشابهة بالنسبة لباكستان، وربما أكثر مدعاة للخوف والقلق.

فالحكومة الباكستانية الحالية بقيادة رئيس الوزراء "سيد يوسف رضا جيلاني"، لا تخوض فقط حرباً صعبة في أقاليمها الشمالية الغربية، وسط تذمر من رموز ومنتسبي مؤسسة الجيش، ولوم وتقريع من حليفها الستراتيجي الأول أي الولايات المتحدة الأمريكية، وتصاعد للاحتقانات المذهبية بين الغالبية السنية والأقلية الشيعية، وتنديد من طهران لما يقال عن تسترها على حركة "جند الله" السنية البلوشية، وتنديد آخر من كابول لسياستها المتساهلة مع عناصر حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ومصاعب اقتصادية جمة كنتيجة لهروب الاستثمارات، علاوة على تداعيات كارثة الفيضانات المدمرة في عام ٢٠١٠ ، وإنما فوق هذا كله تواجه حكومة "جيلاني" الائتلافية احتمالات السقوط بسبب عدم إمتلاكها الآن للأغلبية البرلمانية (١٧٢ مقعدا)، بعدما قرر حزب "الحركة القومية المتحدة" (له ٢٥ مقعدا من مقاعد المجلس الوطني المؤلف من ٣٤٢ مقعدا) الانسحاب من الائتلاف الحاكم، كما تواجه ضغوطا لتقديم استقالتها من شريكه السابق "حزب "جمعية علماء الإسلام" الذي له ثمانية مقاعد في المجلس الوطني، ومن حزبي المعارضة الرئيسيين ممثلين في " الرابطة الإسلامية – جناح نواز" بزعامة رئيس الوزراء الأسبق "نواز شريف" (له ٩١ مقعدا)، و"الرابطة الإسلامية – جناح قائد أعظم" بزعامة "تشودري شجاعت حسن" (له ٥٠ مقعدا). إن اغتيال تيسير يؤكد مجددا تنامي النزعة الدموية المتشددة في المجتمع الباكستاني. وهذه النزعة لئن كانت أحد تداعيات "ثقافة الكلاشينكوف" التي وطدت أقدامها في باكستان في سنوات الجهاد الأفغاني ضد السوفييت، بفضل تشجيع ومباركة ودعم نظام الرئيس الأسبق الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) وحلفائه، فحصدت أرواح الآلاف من الأبرياء، فإنها في صورتها الحالية قد تجاوزت كل الحدود، وباتت تشكل منحى مرضيا يصعب علاجه، أو حالة من التوحش والانسلاخ عن العقل.

وإذا كان المدعو "ممتاز قدري" هو الذي سفك دم تيسير مباشرة، فإن القتلة غير المباشرين كثر وأكثر من أن يُحْصوا. ذلك أنه خلال السنوات الثلاث الماضية لم يضع اليمين الباكستاني المتطرف بالتحالف مع قوى الإسلام السياسي المتشددة أدنى فرصة للتحريض ضد تيسير، وتلطيخ سمعته والتشهير به، تارة عبر الإشارة إلى علاقاته الشخصية المتينة مع الزعيم الباكستاني العسكري السابق الجنرال "برويز مشرف" الذي عينه حاكماً للبنجاب، وتارة أخرى عبر التنقيب في سيرته الشخصية، مع إبراز حقيقة أصول والدته الألمانية، والتوقف مليا عند اقترانه بحسناء سيخية من نجوم التلفزيون الهندي، ومرارا عبر التذكير بعلمانيته من أجل تأليب البسطاء والعامة ضده، على اعتبار أن العلمانية كفر وإلحاد، أي على النحو الذي فعله ويفعله رجال الدين وأئمة الجوامع في أوطاننا العربية ضد كل من لا يلتقون معه فكريا.

القبضة الفولاذية

محمد صادق جراد

كان من الطبيعي ان تظهر تلك المشاكل الاجتماعية التي يعانيها المواطن المغاربي بصورة عامة والجزائري والتونسي بصورة خاصة حيث عبرت الاحتجاجات والتظاهرات في مدن عربية كثيرة عن اليأس والإحباط اللذين أصابا الشباب العربي من جراء غياب فرص العمل على مدى عقود من الزمن إضافة إلى استمرار الغلاء المعيشي الذي تزامن مع الأزمة العالمية وبغياب مساعدة الدولة .

قد يسال سائل هنا: ما الذي ساعد على ظهور هذه المشاكل في هذا التوقيت بالذات علما أنها موجودة منذ عقود طويلة؟ فما الذي جعلها تطفو على السطح بهذه القوة ؟ وأين كانت هذه الأصوات والمطالبات عبر العقود الماضية ؟

لا يخفى على احد إن الأنظمة في هذه الدول هي أنظمة قوية قد أحكمت سيطرتها على الملفات العسكرية والأمنية والمخابراتية على حساب الملفات الاقتصادية والتي تتعلق بحياة المواطن ما خلف إهمالا كبيرا قد اثر على المستوى المعيشي للمواطن .

هذا من جانب ومن جانب آخر نجد ان الأزمة العالمية قد ساهمت في زيادة حجم الأزمة وتفاقمها لتمس الحياة الاقتصادية والمعيشية للشعب وتشكل خطرا حقيقيا على المستوى المعيشي للفرد.

ونرى ان أهم الأسباب التي أدت الى انفجار الوضع هو السياسة التي تتبعها هذه الدول في إدارة الأزمات المشابهة على مدى العقود الماضية حيث تتخذ السلطات سياسة تكميم الأفواه وعدم الاستماع للآخر، ولقد تبين هذا جلياً في طريقة معالجة هذه التجمعات والمطالبات، حيث جوبهت بالرصاص والاعتقالات الجماعية، الأمر الذي دعا لتدخل أطراف خارجية تمثلت بمناشدات أوروبية وخاصة فرنسا بمطالبات لإطلاق سراح المعتقلين والنظر في مطالب المتظاهرين .

ما نلاحظه اليوم في هذه التظاهرات إنها تمتد من مدينة إلى أخرى وان المشاركين فيها بدأوا يتخلصون من الخوف الذي لازمهم لسنوات عمرهم الطويلة، فبعد سيدي بو زيد وصلت الى القصرين ومدن أخرى في تونس لتمتد الى الجزائر وسط مخاوف حقيقية لوصول الشرارة الى المغرب، حيث استمرت الاحتجاجات في تونس منذ ١٢/١٧ لحد الآن وقتل مجموعة من المتظاهرين إضافة الى انتحار اثنين منهم احتجاجا على الأوضاع المزرية التي يعيشونها .

وبالرغم من كون أسباب التظاهر بدأت اقتصادية إلا إنها أصبحت اليوم سياسية ترفض سياسات الأنظمة في تغييب دور الشعب ومصادرة حقه في التعبير عن الرأي من خلال قمع المتظاهرين وقتلهم وزجهم في السجون .

وصار من الضروري ان تدرك الأنظمة العربية بأن الحلول لا بد من أن تكون عن طريق التفاوض وسماع الآخر وإيجاد المعالجات المناسبة عبر الحوار المشترك بعيداً عن صوت الرصاص لأننا أصبحنا اليوم نعيش في زمن التكنولوجيا العالمية التي لن ينفع معها التكتيم الإعلامي الذي كانت تمارسه الأنظمة سابقا، فصفحات الفيس بوك وحائطه الحر تمتلئ اليوم بهواجس الناس وتطلعاتهم التي لم تعد تخنقها الحدود أو أجهزة الأمن والمخابرات، وإننا نعيش اليوم ضمن منظومة دولية تعمل على مراقبة أي انتهاك لحقوق الإنسان يقوم بها حاكم ضد رعية .فلقد ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ما يأتي ((ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية))

ويبدو ان هذه الشرارة التي أطلقها ذلك الشاب التونسي ستأخذ حجماً أكبر لتعبر عن رفض الشعوب حياة البؤس والمهانة وكلما ازداد الضغط عليها ازدادت عنفا وإصراراً على استرجاع حقوقها .

خلاصة القول ان على الحكام ان يسارعوا لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تعانيها شعوبهم بوضع الخطط التنموية الكفيلة بمعالجة الأزمات وعليهم ان يدركوا إننا اليوم في ظل العولمة والتطور العلمي والتكنولوجي نحتاج لسياسات اقتصادية وإصلاحات سياسية جديدة تتناسب مع مقومات الدولة الحديثة لنواكب العالم ولنسير على خطى الأمم المتحضرة بعيداً عن القبضة الفولاذية التي تعمل على إسكات الأصوات والتي لم تعد صالحة للعمل بعد اليوم .

لا يصح إلاّ الصحيح

رفع التجاوز عن خان الشيلان

صبيح الحافظ

التاريخ مرآة تعكس صور الحالات والأحداث الاجتماعية والثقافية والأدبية للآباء والأجداد على مرّ العصور ، بل هي نافذة تطل على معالم تلك العصور التي ماتزال شاخصة أمامنا حتى يومنا هذا ، ولذا نرى أن الدول والحكومات تهتم بتلك المعالم والأدوات الأثرية وتحافظ على صيانتها وإدامتها كإرث لمجتمعاتها ولتطلع عليها الأجيال اللاحقة ، فضلاً عن انها تحفز السياح من المجتمعات الأخرى لمشاهدتها وإلاّ ما قيمة تمثال لامرأة مصنوع من الطين آواخر لرجل أو لحيوان أو قطعة نقود معدنية شكّت في مرحلة من المراحل التاريخية وغيرها من الموروثات التي تركتها تلك المجتمعات على مر السنوات الماضية.

إن ارض العراق تزخر بالآثار والمعالم في شماله كانت أو في جنوبه أو في شرقه أو في غربه. ومن هذه الآثار الباقية خان (الشيلان) والذي يعتبر من المعالم المهمة جداً في مدينة النجف الاشرف حيث نراه شاخصاً في مدخل شارع الخورنق في وسط المدينة ، وقد زاره الكثير من الباحثين والمؤرخين الأجانب ، وهو يعتبر أيضاً رافداً اقتصادياً لقطاع السياحة.

يحتوي بناء (خان الشيلان) على طابقين وفي كل طابق يضم عدداً من الغرف والايوانات وبجهاته الأربعة وتتوسطه ساحة مستطيلة الشكل تقدر مساحتها أكثر من(١٠٠٠) الف متر مربع وتحتوي ينابيته ايضاً على سرداب كبير، وقد اتخذ إبان ثورة العشرين مقراً للأسرى البريطانيين من سيك وكركة وهنود الذين تم أسرهم بعد نجاح الثوار في معركة (الرارنجية) قرب مدينة (الكفل)، وقد ترك هؤلاء الاسرى كتابات ورسوماً على جدران الغرف التي سكنوها خلال فترة الأسر وهي منقوشة الى الآن ويستطيع الزائر مشاهدتها وقراءتها وهي مكتوبة باللغة الانكليزية.

حينما يغيب القانون والضوابط تنتهك القيم والأعراف الاجتماعية عندها ينتهج البعض من فاقدي الشعور بالمسؤولية الوطنية نهجاً ونزعة عدوانية تدفعه للاستيلاء على حقوق وممتلكات الآخرين وهذا مايعبر عنه علماء الاجتماع(بشريعة الغاب) حيث قام نفر من الذين فقدوا الإحساس الوطني ومصلحة العراق وأهمية المعالم والأبنية الأثرية ومردودها الثقافي والسياحي وفضلوا مصلحتهم المادية على مصلحة العراق وذلك بالاستيلاء على خان الشيلان وحولوا منشآته وإيوناته الى دكاكين ومحال تجارية واحدثوا تخريباً في جدرانه وطمس بعض كتابات ورسوم اولئك الأسرى التي نقشوها على الجدران مستغلين غياب السلطة خلال عملية التغيير عام(٢٠٠٣) ، إذ أنهم استحصلوا عقداً مزيفاً للمساطحة مع الحكومة آنذاك ولمدة خمس عشرة سنة ، كذلك قاموا ايضاً بتأجير ساحة الخان من الداخل الى بعض أصحاب المهن كالحدادة والنجاره وغيرهما.

ولكوني صحفياً وترددي الى مدينة النجف الاشرف آنذاك فقد اتصلت مع بعضهم وحاورتهم لإفهامهم بأن هذا العمل هو غير قانوني وغير وطني ومخالفاً لقانون الآثار رقم(٥٥) ((الأضرار والتشويه بالمعالم الأثرية)) فلم يستجيبوا رغم تحذيري لهم بأني سوف أنشر ذلك في الصحافة ، وفعلاً نشرت موضوعاً حول ذلك التجاوز في واحدة من الجرائد آنذاك.

بقي هؤلاء المتجاوزون على خان الشيلان منذ سنة ٢٠٠٣ حتى نهاية شهر ايلول ٢٠١٠ ، حيث قامت اللجنة الشعبية المكلفة بجعل مدينة النجف الاشرف عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة ٢٠١٢ وبتأييد من منظمة اليونسكو بمفاتحة هيئة الآثار محافظ النجف لرفع التجاوز على منشآت خان الشيلان وإعادته الى وضعه السابق كما كان وفعلاً فقد صدر قرار بهذا الخصوص وتم رفع التجاوز حيث شاهدت ذلك، أثناء زيارتي الأخيرة مدينة النجف بمناسبة عيد الأضحى المبارك عدداً من العمال المكلفين من قبل هيئة الآثار والمحافظة وهم يعملون على قدم وساق بترميم الغرف والإيوانات بهدف إعادتها إلى وضعها السابق.